تفعيل الدور الاستراتيجي للمسؤولة الاجتماعة للشرات في بناء الفعل التنمو المستدام

الدكتور : أنساعد رضوان	الدكتور : فلاق محمد	الاستاذة: حدو سميرة أحلام
أستاذ محاضر	أستاذ محاضر	طالبة دكتوراه (ل م د)

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

Abstract

The aim of this paper is to find out – due to an extended literature study – where the focus in the discussion of Sustainable Development (SD), Corporate Social Responsibility (CSR) and their relationship is. Clusters have been identified which intend to clarify whether CSR correlates with the social dimension of SD as defined by Brundtland and the model of the triple-bottom-line ;whether CSR represents SD on a corporate level; whether SD and CSR are used synonymously; or whether articles exist which focus especially on the social dimension of SD but do not use terms such as CSR.

A framework is presented in which the relationship between SD and CSR is defined to ease further research in SD and CSR, moreover, to enhance the development of new methodologies and instruments towards the implementation of SD / CSR strategies into companies.

تمهيد :

أدرك العالم خلال العقود الثلاثة الماضة أن نموذج التنمة الحالي لم عد مستداما ، عد أن ارت نم الحاة الاستهلاكي المنبث عنه أزمات بيئة خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغات المدارة، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض(الدفء الكوني)، والفضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب ماه الحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما دفع عدد من منتقد ذلك النموذج التنمو إلى الدعوة إلى نموذج تنمو بديل مستدام عمل على تحقي الانسجام ين تحقي الأهداف التنموة من جهة وحماة البيئة واستدامتها من جهة أخر . حيث أصح مفهوم الاستدامة محل اهتمام بير في الاقتصادات المعاصرة ، حيث شهدت الدراسات الأكادمة بروز العديد من العديد من المفاهم المسؤولة الاجتماعة ، مواطنة الشرات ، استدامة الشرة. و لها تصب في نفس الاتجاه الذ ينص على أن الشرة و المساهمين هم مسؤلون اجتماعا عن مخرجات الشرة ، غير أن استخدام هذه المصطلحات المختلفة في المؤلفات العلمة و التطبقات ا لعملة تخل صعوة لتوحيد السير في نفس الاتجاه ، فرغم ثرة الحوث حول التنمة المستدامة، والمسؤولة الاجتماعة إلا أن هناك غاب حول اتفاق واضح للمفهومين يلقى الإجماع لد الاحثين الأكادميين.

عد هذا التمهيد لإشالة الدراسة من طرحها في الأسئلة الجوهرة التالة:

ما هي فلسفة المسؤولة الاجتماعة للشرات ؟ و يف تساهم في بناء ثقافة التنمة المستدامة ؟ و ماهي طبعة العلاقة التي تر بين المفهومين ؟

وتتمثل **أهمة هذه الدراسة** في تسل الضوء على موضوع في غاة الأهمة، ألا وهو الدور الاستراتيجي للمسؤولة الاجتماع ة في تحقي ثقافة التنمة المستدامة ،فالتحدات التي تواجه الأجال الحالة من تلوث ، احتاس حرار ، مؤشرات احتمال نفاذ عض الموارد الإستراتيجة ،و ما نتج عنه من تهديد لثروات الأجال القادمة ، الأمر الذ قودنا إلى توضح دور المسؤولة الاجتماعة في خل ثقافة التنمة المستدامة .

بينما **تهدف الدراسة** إلى تحليل مفهوم المسؤولة الاجتماعة من خلال التعرف بهذا المفهوم، وعرض مراحل تطوره وتبان أعاده، ثم تسل الضوء على مفهوم التنمة المستدامة و علاقتها المسؤولة الاجتماعة ، و أخيرا يتم تقدم شرة مويلس أنموذج لتطبيـ المسؤولة الاجتماعة قصد خل ثقافة التنمة المستدامة.

1 - نشأة المسؤولة الاجتماعة ومفهومها وأهميتها

1-1 **مصطلح المسؤولة الاجتماعة:** لقد ظهر مفهوم المسؤولة الاجتماعة في الدراسات الساقة عدة مسمات، حيث سمي مواطنة الشرات (Mason,1960)، ما عرف المسؤولة الاجتماعة للشرات(Ackerman and Bauer, 1976)، ذلك ظهر تحت مسمى الأداء الاجتماعي للشرات (Wood, 1991) ما عرف بإدارة أصحاب المصالح (Jones, 1995).
إن القاسم المشترك بين هذه المفاهم هو الفرة القائلة أن الشرات يجب أن لا تكون فق معينة بتحقيـ الرح، بل أضا المشارة في أعمال اجتماعة جيدة وراء مصالح الشرة وما قتضه القانون.

2-1 **نشأة وتطور مفهوم المسؤولة الاجتماعة في الفر الغربي:**

لقد شاع في وقتنا الحالي مفهوم المسؤولة الاجتماعة للشرات في العالم أسره إذ أصحت الشرات مطالة بإدراج هذا المفهوم ضـ من ساساتها بهدف توجه اهتمامها صوب قضاا المجتمع والبيئة وتحقيـ التنمة المستدامة. بيد أن هذا المفهوم لس الجديد، فقد ظهر وتطور في الفر الغربي مع تطور النشا الاقتصاد. فهناك من يرجع تارخ أول شرارة للمسؤولة الاجتماعة إلى القرن الثامن عشر الذ شهد تزا يد النقالت العمالة المطالة بتحسين أوضاع العمال. هذه الحرات انت سبا في زرع أول بذرة للمسؤولة الاجتماعة في النظام الرأسمالي. وعموما من القول أن تطور مفهوم المسؤولة الاجتماعة جاء مرافقا لتطور مفهوم المنظمة وازداد حجمها والذ مر بثلاث مراحل أساسة، وهي:

1. **<u>مرحلة تعظم الرح</u>:**

هذه المرحلة امتدت من القرن الثامن عشر إلى نهاة العشرنات من القرن الماضي، حيث سادت وجهت نظر النيولاسك التي تر أن الهدف الوحيد لمنظمات الأعمال هو تعظم الرح. وأن

السعي وراء تحقيـ المصلحة الخاصة يؤد إلى تحقيـ المنفعة العامة. إلا أنه وموازاة ذلك خلال هذه الفترة انت هناك بوادر لعث المسؤولة الاجتماعة في عض الأعمال ذات الصلة الأخلاق الدينة ما هو الحال في أعمال (Max Weber) و (J.M Clark) الذ ير في مقال نشر سنة 1916 : "إن الاقتصاد المبني على مبدأ "دعه عمل دعه مر" من وصفه أنه اقتصاد غير مسؤول فهو يجرد الفرد من أة مسؤولة خارجة عن النشا الاقتصاد وضيف أن هناك حاجة إلى اقتصاد مسؤول، متطور ضمن أخلاقات الأعمال التجارة (LAPERCHE and UZINIDIS, 2001).

2. **مرحلة تعدد الأهداف: أو ما سمى بنموذج** (Sharholder)

امتدت هذه المرحل ة من أواخر العشرنات إلى بداة الستينات من القرن الماضي إذ جاءت العديد من النظرات الحديثة بناء على الانتقادات الموجهة لمبدأ الهدف الوحيد نظرة المهارات لـ: (E. Penrose) (1959) التي تر أن تحقيـ الرح هو ضرور للمنشأة لكنه لس الهدف الوحيد (فالانتقاد يخ ص عملة تعظم الرح ولس تحقيـ الرح). غير أن هذه النظرات التي نادت بتعدد الأهداف انصب اهتمامها على الأهداف الداخلة للمنشأة زادة المبعات، زادة حجم المؤسسة، تحسين الأجور وغيرها ولم تولي اهتماما الدور الاجتماعي والبيئي للمنشأة و لعلى السبب في ذلك هو بروز هذه النظرات في مرحلة تميزت ما سمي " التنمة الفورة" والإنتاج والاستهلاك الواسعين وذا سهولة الحصول على المواد الطبعة وأضا بنوع من الإاحة في ما يتعل المخلفات الصناعة وآثارها على المح. ومن أهم مؤد هذا التوجه (Milton)و (Friedmen) الذ ير أن المسؤولة الاجتماعة للشرة لا تمارس إلا من خلال القرارات الموجهة لتحسين المردودة الرحة لفائدة المساهمين. إلا أنه وخلال هذه المرحلة أضا وامتدادا لأفار (Max Weber) و (J.M Clark) توالت الأعمال المطالة مسؤولة منظمات الأعمال اتجاه المجتمع ولعلا من أهمها تاب (Bowen) (1953) (بدافع من منظمة دينة) والذ أراد من خلاله جعل المسؤولة الاجتماعة وسيلة لتنظم الاقتصاد الأمري.(Bowen,1953)

3. **مرحلة إدارة نوعة الحاة:**

مرحلة إدارة نوعة الحاة أو ما سمي بنموذج (Stakeholders) والتي تمتد من نهاة الستينات إلى حد اليوم وتميزت أولا ازداد حجم منظمات الأعمال ورفض العمال لظروف العمل القاسة فازدادت المناداة المسؤولة الاجتماعة لرأس المال ونذر على سبيل المثال المؤتمر المنعقد في جامعة الفورنا عام 1972 تحت شعار:" المسؤولة الاجتماعة لمنظمات الأعمال" والذ طالب

ضرورة إلزام افة المنظمات برعاة الجوانب الاجتماعة والبيئة والتخلي عن فلسفة تعظم الرح هدف وحيد(Ivana,2007). وفي الثمانينات جاءت نظرة أصحاب المصالح (Stakeholders) التي لها وجهة نظر اجتماعة اقتصادة تعتبر منظمات الأعمال مسؤولة على تحقي الرفاهة الا جتماعة على مستو واسع إذ قول الاقتصاد (Samuelson Paul) " أن المنظمة الكبيرة هذه الأيام لس فق عليها الاهتمام المسؤولة الاجتماعة وا نما التأكد من أنها تعمل أفضل ما بوسعها من أجل ذلك وهذه النظرة تعتبر صاحب المصلحة ل طرف داخلي أو خارجي عن المنظمة ومسؤول عن الإدارة الجيدة لكل الأطراف سواء انوا مساهمين، موردين، موزعين. وأضا العاملين وأسرهم والبيئة المحطة والمجتمع المحلي والمجتمع الكلي. ثم جاء مفهوم المسؤولة الاجتماعة للشرات نظرة جديدة تأخذ عين الاعتار المساهمة في الإنتاج والحفا على الموارد الع المة المشترة وضمان الشرو الملائمة في حاة المجتمعات الشرة. ورسما يؤرخ لظهور مفهوم نظرة المسؤولة الاجتماعة للشرات في منتصف التسعينات من القرن الماضي. واكتسب المفهوم شهرة عالمة في منتد دافوس عام 1999 عندما الأمين العام للأمم المتحدة (وفي عنان) دعا رجال الأعمال إلى مادرة عالمة تهدف إلى تعزز التنمة المستدامة والمواطنة الصالحة للشرات وتم الشروع في تنفيذ تلك المادرة عام 2000 بنيوورك. (Laperche and Vzunidis, 2011)

3-1 **مفهوم المسؤولة الاجتماعة للشرات:** صادف ل من يحث في مجال المسؤولة الاجتما عة للشرات العشرات من التعارف صادرة من اتجاهين في تعرف المسؤولة الاجتماعة للشرات. فالاتجاه الأول وهو ما تتف حوله التعارف الأكادمة. أما التوجه الثاني وهو ما اجتمعت حوله التعارف الصادرة من المنظمات والهيئات المحلة والدولة، وطبعة الحال إن معظمها مختلف اختلاف وجهات نظر من قام بتقدمها.

النسة للتعارف التي اقترحها الأكادميون الممثلون في علماء الاقتصاد والإدارة، فقد صدر للمنظر الأول للمسؤولة الاجتماعة للشرات (CAROLL) حثا سنة 2010 يؤد فه أنه لحد هذه السنة "تم إحصاء أكثر من 37 تعرف أكادمي قدم للمسؤولة الاجتماعة للشرات (CAROLL and SHABANA,2010). سنبدأ عرض التعارف الأكادمة ثم ننتقل عدها بتقدم التعارف الصادرة عن المنظمات والهيئات ذات الشأن.

النسة للتعارف الأكادمة، فقد ان أول من عرف المسؤولة الاجتماعة للشرات هو الاحث الإدار المعروف بيتر درور(Peter DRUCKER) الذ عرفها اختصار ومن منظور عام على أنها "التزام

منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذ تعمل فه (CAROLL,1999). ودق في تعرفها الاقتصاد الليبرالي ميلتون فردمان (Milton FRIEDMAN) سنة 1970 في مقال صدر بجردة نيوورك تامز على أنها " استعمال المؤسسة لمواردها والقام أنشطة موجهة لتعظم أراحها شرطة أن تحترم قواعد اللعة أ الاعتماد على التنافس الحر في السوق دون اللجوء إلى الطرق المغشوشة وا إلى التحايل(FRIEDMAN,1970). ومن وجهة نظر أخر والتي عد من ابرز أنصارها رجل الاقتصاد الحائز على جائزة نول ساميولسن (Paul SAMUELSON) الذ ير "أن مفهوم المسؤولة الاجتماعة مثل العدين الاقتصاد والاجتماعي معا. ما شير إلى أن منظمات الأعمال في عالم اليوم يجب ألا تكتفي الارتا المسؤولة الاجتماعة، بل يجب أن تغوص في أعماقها، وأن تسعى نحو الإبداع في تبنيها. إذ أن إبداعها في هذا المجال من شأنه أن حقللمنظمة أراحا على المد الطول، وعزز مرزها لد أصحاب المصالح، ما ساعدها على تجنب الضغو الحومة شل بير(DAVIS, 1973). ور يث دافس (Keith Davis) المسؤولة الاجتماعة أنها "تتمثل في تح قي التوازن بين الأهداف الاجتماعة والأهداف الاقتصادة وذلك من خلال مواجهة التحدات الاجتماعة المختلفة(CAROLL, 1999). و أثار الاحث ارول (Carroll) في تعرفه للمسؤولة الاجتماعة مسالة المنفعة المجتمعة للشرات معتبرا إاها "ما يتوقعه المجتمع من المـ نظمات في النواحي الاقتصادة، التشرعة، الأخلاقة والتقديرة(الغالبي والعامر، 2000).وأخيرا و لس الآخر نعتها الأكادمي الفرنسي المختص في مجالات علاقة منظمات الأعمال التنمة المستدامة رستان برودهاق(Christian BRODHAG) على أنها " الأخذ عين الاعتار صدفة طوعة للاهتمامات الاجتماعة والبيئة من طرف المنظمات أثناء أدائهم لأنشطتهم التجارة وذلك في علاقاتهم مع أصحاب المصالح. فالمسؤولة الاجتماعة لا تعني فق المطاقة لكل ما هو التزامات قانونة سارة المفعول ولكن أضا الذهاب إلى ما هو أعد من ذلك وون الاستثمار في الرأسمال الشر وفي البيئة وفي العلاقات بين أصحاب المصالح(BRODHAG, 2002).

أما التعارف المقدمة من طرف المنظمات والهيئات الدولة، فمن تقدم جملة منها وهي ما يلي:

1) **تعرف الاتحاد الأوري:** هي "الطرقة التي يجب أن تعمل بها منظمات الأعمال لدمج الاهتمامات والقضاا الاجتماعة والبيئة والاقتصادة في صنع القرار واستراتيجات وساسات وقم وثقافة المنظمة والعملات والأنشطة داخل الشرة وشفافة ومحاسة ليتم تطبيـ أحسن الممارسات. وتعمل على تطبيـ القوانين والتعلمات التي لها علاقة مافحة الفساد والرشوة، وتلتزم الحفا على الصحة

والسلامة وحماة البيئة وحقوق الإنسان والعمال. ما قدم تعرفا آخر مفاده أن "مصطلح المسؤولة الاجتماعة للشرات عني أن تقرر هذه الشرات طواعة أن تكون طرفا فاعلا في المجتمع وذلك أن تساهم في حماة والحفا على البيئة الطبعة التي تنش فيها وأن تتحمل مسؤولاتها اتجاه عمالها وصفة عامة اتجاه ل أصحاب المصالح المرتطين المنظمة والذين قد يؤثرون في توفير المتطلات التي تساهم في نجاحها. (نجم، 2008)

2) **تعرف المرصد الفرنسي للمسؤولة الاجتماعة للشرات** : هي "تجنيد ل طاقات المنظمة ي تساهم شل ايجابي إلى جانب ل الفاعلين العموميين في التنمة المستدامة وون ذلك بإدماج الأعاد الاقتصادة والاجتماعة والبيئة في أنشطتهم وهذا حتى تصح متوائمة مع أهداف التنمة المستدامة (ORSE, 2003).

3) **تعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمة المستدامة** " المسؤولة الاجتماعة هي الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال التصرف أخلاقاً والمساهمة في تحقي التنمة الاقتصادة والعمل على تحسين نوعة الظروف المعشة للقو العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ل(رونز، 2004).

4) **تعرف البنك الدولي:** المسؤولة الاجتماعة للشرات هي "التزام قطاع الأعمال الإسهام في التنمة الاقتصادة المستدامة، والعمل مع الموظفين، وأسرهم، والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعة حاتهم، أساليب تفيد قطاع الأعمال والتنمة على السواء (رونز، 2004).

من دراسة التعارف الأكادمة وتعارف المنظم ات والهيئات للمسؤولة الاجتماعة للشرات لاح أن الذ ميزها هو محاولة إعطاء إطار عام من لمنظمات الأعمال أن تستند منه توجهها وتحدد على أساسها أهدافها الإستراتيجة التي تسمح لها بتبني المسؤولة الاجتماعة للشرات. إن هذه الملاحظة سارة المفعول على ل ال تعارف قدمها وحديثها.

1-4 أهمة المسؤولة الاجتماعة للشرات

إن قام المنظمات بدورها اتجاه المسؤولة الاجتماعة ضمن إلى حد ما دعم جمع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموة والاعتراف ممارساتها والمساهمة في إنجاح خططها وأهدافها، علاوة على المساهمة في سد احتاجات المجتمع المتغيرة ومتطلاته الضرورة، إضافة إلى خل مناصب عمل جديدة من خلال إقامة المشارع الخيرة والاجتماعة ذات الطاع التنمو (عبد الرحمن، 1997)، وقد أظهرت معظم الدراسات التي أجرت على المنظمات التي تتبنى المسؤولة الاجتماعة وجود صلة حقة بين الممارسات الاجتماعة للمنظمة والأداء المالي الايجابي؛ فقد لاحظت إحد الدراسات التي أجرت عام 1999 أن المنظمات التي قامت الالتزام صورة معلنة قواعد أخلاقة محددة قد فاقت في أدائها

المنظمات المثيلة التي لم تعلن مثل هذا الالتزام مقدار 2-3 مرات وذلك المقارنة مع قمة أسهمها السوقة (رقة، 2009).

حسب (Reynaud, 2003) تترب فاءة المنظمة من اجتماع الكفاءات الاقتصادة و الكفاءات البيئة والكفاءة الاجتماعة و يذهب إلى غاة و ضع مجموعة من المؤشرات لهذه الأخيرة

ولاحظت دراسات أخر أن المنظمات التي تبنت برامج موجهة لتحسين ظروف معشة المستخدمين، التأمينات والتسهلات المختلفة قد أسهمت في خفض مدة الغاب عن العمل، وحسنت القدرة على الاحتفا الموظفين الأكفاء، وساهمت في زادة الإنتاجة المتوسطة للعاملين، وقلصت التالي تكلفة التوظيف الجديد والتكون؛ ولقد برهنت دراسات أخر على أن جهود المنظمات في مجال تحسين ظروف العمل وا إشراك العاملين في عملة صنع القرار تؤد في الغالب إلى زادة الإنتاجة وتقليل الأخطاء؛ ما وجدت دراسة أخر أن برامج الرعاة الصحة تزد إنتاجة العاملين وتخفض تكلفة التغيب عن العمل أو تره، وتقلل دعا و الإصاة الإعاقة، أو الدعاو الخاصة الرعاة الصحة بنسة 30 %.

ومع تعاظم تأثير الإعلام وازداد تدف المعلومات وسهولة الحصول عليها في الوقت الحاضر فإن المستهلكين اتوا أقدر على تمييز المنظمات ذات السمعة الجيدة في مجال المسؤولة الاجتماعة، وهو ما ع نى أن المنظمات ذات الاسم التجار الجذاب فعل الساسات المستجية اجتماعا (مثل ظروف وشرو العمل في المنظمة ومد ملائمتها وعدالتها للعاملين ، وعدم استغلال الأطفال أو النساء عمالة رخصة، وعدم الإضرار البيئة، عدم وجود مواد أو مونات معدلة جينا...الخ) تستفيد من سمعتها الحسنة من أجل تنمة مبعاتها وخل التزام أقو لد العملاء سلعها وخدماتها؛ وا إلى جانب المستهلكين الذين تتأثر مواقفهم من المنظمات تعا لممارساتها، فإن منظمات الأعمال المعروفة سمعتها الجيدة واستجابتها لمسؤوليتها الاجتماعة تكون أقدر على سب قة مجتمع الأعمال إلى جانبها، وعلى اجتذاب رؤوس أموال جديدة. هذا إضافة إلى أنها تفلح في الحصول على معاملة أفضل من جانب الحومات فالأخيرة تكون أكثر استعدادا لمنحها مزا و أفضلات إضافة مثل الإعفاءات والتخفضات على الرسوم والضرائب بدلا من إخضاعها للرقاة الصار مة (الأمم المتحدة، 2004)

وعله من القول أن نجاح قام المنظمات بدورها في المسؤولة الاجتماعة عتمد أساسا على التزامها بثلاثة معايير هي: الاحترام والمسؤولة (معنى احترام المؤسسة للبيئة الداخلة "العاملين" والبيئة الخارجة "أفراد المجتمع")؛ دعم المجتمع ومساندته وحماة البيئة.

5-1 أبعاد المسؤولية الاجتماعة للشرات : للمسؤولية الاجتماعية أربعة أبعاد يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول رقم (1)

أبعاد المسؤولية الاجتماعية

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	- منع الاحتكار و عدم الأضرار بالمستهلكين . - احترام قواعد المنافسة و عدم إلحاق الأذى بالمنافسين .
	التكنولوجي	- استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي . - استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع و البيئة.
القانوني	قوانين حماية المستهلك	- حماية المستهلك من المواد الضارة. - حماية الأطفال صحيا و ثقافيا.
البيئي	حماية البيئة	- منع التلوث بشتى أنواعه . - صيانة الموارد و تنميتها . - التخلص من المنتجات بعد استهلاكها .
	السلامة و العدالة	- التقليل من إصابات العمل . - تحسين ظروف العمل و منع عمل المسنين و صغار السن . - منع التمييز على أساس الجنس أو الدين. - توظيف المعاقين.
الاجتماعي	المعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية	- مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف . - مراعاة حقوق الإنسان. - احترام العادات و التقاليد و مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك
	نوعية الحياة	- نوعية المنتجات و الخدمات المقدمة. - المساهمة في تقديم الحاجات الأساسية للمجتمع

المصدر: (الغالبي والعامري،2010).

إن الأبعاد سابقة الذكر يمكن ترتيبها بصيغة تشكل التزامات الشركة تجاه مجتمعها، و قد تمحورت تلك الالتزامات كما أوردها (سرمد، 2005) :

الالتزامات التنموية : يقصد بها التزامات الشركة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك بتحقيق الأهداف التنموية و السياسات التي تتبناها الدول و تعمل بها نحو تحقيق النمو و التنمية، لهذا لابد من أن تسهم المنظمة مهما كانت طبيعة نشاطها، في تحقيق تقدم اقتصادي و اجتماعي و بيئي كعمل مساند للتنمية المستدامة .

إن حماية البيئة، تقديم الخدمات العامة، نقل التكنولوجيا، مع العمل ع لى ممارسة التقاليد المتعارف عليها في قطاع الأعمال كلها تمثل دليلا يمكن أن يساهم في تحقيق المزيد من التنمية و التقدم.

الالتزامات السياسية و الاجتماعية : إن مسؤولية المؤسسة تجاه مجتمعها تنبع من العلاقة بينها و بين المجتمع الذي يضيفها، و يقصد بالالتزامات السياسية والاجتماعية احترام النظم و القوانين و الإجراءات و التقاليد الإدارية و احترام القيم العليا والثقافية والأهداف وعدم التدخل في الأنشطة السياسية والحكومية .

الالتزام بحماية المستهلك: إن الانتشار الكبير للأعمال في العالم وفرض ظاهرة تخطي الحدود بهدف التوسع و البحث عن الأسواق و الزبائن فرض قيدا و التزاما على المؤسسة تمثل في:

- مسؤولية حماية المستهلك – و التي تتضمن الالتزام و الأمان و حماية المنافع الاقتصادية للزبون (الحماية من تضليل الإعلان ، مؤشرات الأسعار ، الحماية في التعاقدات) و الخدمات المالية و توفير المعلومات و الحد الأدنى من الثقافة .

الالتزام بالممارسات الجديدة والناشئة : لقد أفرزت التغيرات والتطورات عناوين جديدة في ممارسات المؤسسات و الحكومة ، هي أساسا في صلب المسؤولية الاجتماعية للشركات أيا كانت وطنية أم أجنبية ، ومنها حوكمة الشركات ومعايير أخلاقيات الأعمال وحقوق العمال.

6-1 إلزامية المسؤولية الاجتماعية: سنتطرق إلى الحجج المؤيدة و الحجج المعارضة لنستطيع معرفة إلزامية المسؤولية الاجتماعية:

- **الحجج المؤيدة للقيام بمهام المسؤولية الاجتماعية:** يمكن حصر حجج المؤيدين لتبني المسؤولية الاجتماعية فيما يلي: (الغالبي والعامر، 2010)

- المنظمة جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تتواجد فيه لذا عليها أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق أهدافه المختلفة.
- تزداد الأرباح على المدى البعيد إذا تبنت المنظمة دورا اجتماعيا.
- الدور الاجتماعي هو رد فعل على النقد الموجه للمنظمة وهو اهتما مها بالأرباح و إهمال المتطلبات الاجتماعية.
- الصورة العامة للمنظمة ستكون أفضل حينما تلعب دورا اجتماعيا (تحسين السمعة).
- التقليل من إجراءات الحكومة و قوانينها المتعلقة بالتدخل في شؤون المنظمات.
- المسؤولية الاجتماعية شكل من التدابير الوقائية لتجنب المشاكل الاجت ماعية المعقدة التي ستحدث عاجلا أم آجلا.

v **الحجج المعارضة للقيام بمهام المسؤولية الاجتماعية:** تنطلق الحجج المعارضة من اعتبار أن الالتزام الاجتماعي يتعارض مع الهدف الرئيسي للمنظمة وهو تحقيق الربح، أما الحجج الأخرى فهي كالتالي: (البكري، 2008)

- الالتزام بمهام ا لمسؤولية الاجتماعية يحول المنظمة إلى شكل لا يختلف عما هو سائد في المنظمات الحكومية.
- إذا انفردت المنظمة بإنفاق المبالغ على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، فان ذلك يعني تحملها كلفا إضافية تنعكس على زيادة أسعار السلع التي تتعامل بها، و بالتالي تنعكس سلبا عل ى موقفها و قوتها التنافسية في السوق.
- محدودية الخبرة و المهارة المتاحة لدى منظمات الأعمال في معالجة المشكلات الاجتماعية التي تعترض عملها.

تضعف الأهداف الرئيسية الأخرى لمنظمة الأعمال لكونها تستنزف طاقة ليست بالقليلة من جهد المنظمة،كما أن المشكلات الاجتماعية هي من مسؤولية الدولة فقط.

2- التنميــة المستدامة :

2-1- مفهوم التنمة المستدامة :

وردت الكثير من المفاهم و التعارف لمفهوم التنمة المستدامة ،و عله نتقي بتقدم التعارف التالة :

– **تعرف اللجنة العالمة للتنمة المستدامة في التقرر المعنون** " مستقبلنا المشترك والتنمة المستدامة" حسب تعرف وضعته هذه اللجنة عام 1987 هي " تلبة احتاجات الحاضر دون أن تؤد إلى تدمير قدرة الأجال المقبلة على تلبة احتاجاتها الخاصة "(صلاح محمود ،2003)

ولقد ساد في القرن الماضي الفر الاستهلاكي الصناعي وخاصة عد الانفتاح الاقتصاد حيث عف الإنسان على التفير في التكنولوجا التي تقدر رحا سرعا عن طر إنتاج منتج له سوق استهلاكي دون النظر إلى جودة المنتج أو نوعة المواد الخام المستخدمة أو الطاقة المستهلكة ولقد أد ذلك إلى استشار العديد من الصناعات الملوثة والتالي وعل ى المد العيد سيؤد إلى زادة مستوات التلوث عن الحدود المسموح بها وارتفاع معدلات الأمراض وخفض الإنتاج وظهور أمراض جديدة تهدد الحاة... وعله من تعرف التنمة المستدامة أنها تحق تامين تنمي اقتصادة تفي احتاجات الحاضر وتحق التوازن بينه وين متطلات المستقبل لتمين الأجال المقبلة من استفاء حاجاتهم

و تعرف على أنها : " التنمة المستدامة هي تنمة تستجيب لحاجات الأجال الراهنة دون أن تعرض للخطر قدرة الأجال القادمة على تلبة حاجاتها هي الأخر " (الرفاعي ،2006)

ما تعرف أضا أنها" التنمة الحققة ذات القدرة على الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبعة والتي من أن تحدث من خلال إستراتيجة تتخذ التوازن البيئي محور ضا لها لذلك التوازن الذ من أن يتحق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذ يهدف إلى رفع معشة الأفراد من خلال النظم الساسة والاقتصادة والاجتماعة والثقافة التي تحاف على تكامل الإطار البيئي" (نهى،2000)

والتالي نستنج ما يلي:

- أن التنمة المطلوة لا تسعى لتقدم شر موصول في الأماكن قليلة لسنوات معدودات وا نما للشرة جمعاء على امتداد المستقبل العيد.

- أن مستوات المعشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتاجات لا من إدامتها إلا عندما تراعي مستوات الاستهلاك في ل مان متطلات الإد امة على المد العيد.

- أن الاحتاجات ما يتصورها الناس تتحدد اجتماعا وثقافا ومن ثم فان التنمة المستدامة تتطلب انتشار القم التي تشج مستوات الاستهلاك التي لا تتجاوز حدود الممن بيئا (أسامة، 1999) .

وهذا فان السعي لتحقي التنمة المستدامة يتطلب نظام إنتاج حترم الالتزام الحفا على توازن القاعدة البيئة لهذه التنمة(دوغلاس ،2000).

2-2- التطور التارخي لمفهوم التنمة المستدامة :

إن مفهوم التنمة المستدامة، برز أول ما برز خلال مؤتمر استكهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانة، الذ نظمته الأمم المحتدة، مثا ة خطوة نحو الاهتمام العالمي البيئة.

ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضاا البيئة و علاقتها بواقع الفقر و غاب التنمة في العالم. و تم الإعلان عن أن الفقر و غاب التنمة هما أشد أعداء البيئة، من ناحة أخر انتقد مؤتمر استكهولم الدول و الحومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخط للتنمة (سلمان ،2001)

و قد صدرت عن هذا المؤتمر أول وثقة دولة « Rapport of the united nation conbern on the Human environment » تتضمن هذه الوثقة ماد العلاقات بين الدول، و التوصات التي تدعو افة الحومات و المنظمات الدولة لاتخاذ تدابير من أجل حماة البيئة و إنقاذ الشرة من الكوارث البيئة و العمل على تحسينها.

في يوم الغد لهذه السنة أنشأت الجمعة العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة ،(United Nations Environment Programme) PNUE للبيئة تتمثل وظائفه الرئسة في تقرر التعاون بين الدول في مجال البيئة و متاعة البرامج البيئة، و جعل الأنظمة و التدابير البيئة الوطنة و الدولة في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة، فضلا عن دمول تلك ألبرامج و ر سم الخط و الساسات التي ستلزمها ذلك (محمد ،2002)

ظلت التنمة المستدامة خلال عقد السعينات غامضة و مقتصرة على الندوات العلمة المغلقة التي انت تحاول أن تجد تعرفا مقبولا لهذا المفهوم. ان الجمع يتساءل إن ان بإمان تحقي تنمة منسجمة مع متطلات البيئة، و إن ان بإمان التخط لتنمة اقتصادة غير ضارة البيئة و لا تضع في الوقت

نفسه قيودا غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم و الرقي و النمو الاجتماعي و الاقتصاد، و إن ان . الإمان أن تكون التنمة مستمرة و متواصلة و لا نهائة (سلمان،2001)

أستوجب علينا انتظار أكثر من عشر سنوات حتى تعود لجنة منظمة الأمم المتحدة إلى شابها تحت رئاسة قرو هارلم برتلاند (Gro Harlem Brundtlan) وزرة نروج للبيئة التي أصحت في سنة 1990 الوزر الأول ، أخذ العض طرح التنمة المستدامة نموذج تنمو بديل، في ذلك الصدد وضع إستراتيجة تتخيل إمانة وجود تنمة تجعل الانسجام ما بين النمو الاقتصـ اد، حماة المحـ و الأخذ الاعتار للمتطلات الاجتماعة (Lavoisier , 2004)

أصدرت الجمعة العامة للأمم المتحدة قرارا سنة 1987 "المنظور البيئي في سنة2000 و ما عدها"،هذا القرار يهدف إلى تحقيق التنمة الاقتصادة المستدامة بيئا بوصف ذلك هدفا عاما منشود للمجتمع الدولي. و في هذا التقرر و للمرة الأولى وضع تعرف محدد للتنمة المستدامة. ذلك و في التقرر النهائي للجنة، قامت هارلم برتلاند بإصدار تاب عنوان " مستقبلنا المشترك" الذ وجد أكبر سند لمفهوم التنمة المستدامة. إن هذا الكتاب هو الأول من نوعه الذ علن أن التنمة المستدامة هي قضة أخلاقة و إنسانة قدر ما هي قضة تنموة و بيئة، و هي قضة مصيرة و مستقبلة قدر ما هي قضة تتطلب اهتمام الحاضر أفراد أو مؤسسات و حومات. لقد وضح هذا الكتاب أن ل الأنما التنموة السائدة في الشمال و الجنوب، في الدول الصناعة المتقدمة و الدول المتخلفة اقتصادا لا تحقـ حالا شر الاستدامة، حتى لو انت هذه الأنما التنموة تبدو ناجحة مقايس الحاضر، فإنها تبدو عاجزة وضارة مقايس المستقبل لأنها تتم على حساب استهلاك الرصيد الطبعي للأجال القادمة واستنزافه.

إن الكتاب يتوجه بتوصاته إلى الأفراد و المؤسسات الحاكمة في الدول افة و يدعوهم جمعا، إلى القام حملات تروة واسعة لوضع العالم على مسار التنمة المستدامة.

لكن الكتاب يتوجه شل خاص إلى الجمعة العامة للأمم المتحدة و يدعوهم إلى عقد مؤتمر دولي يجمع ل زعماء العالم للنظر في قضاا البيئة و التنمـ ة(سلمان،2001)

عد خمس سنوات و الفعل عقد هذا المؤتمر في مدينة رو ديجانيرو البرازل في 14 جوان 1992 ، الذ شل أكبر حشد عالمي حول البيئة و التنمة تحت إشراف الأمم المحتدة، و عرف هذا المؤتمر اسم "قمة الأرض" تدللا على أهميته العالمة

و ان هدف المؤتمر هو وضع أسس بيئة عالمة للتعاون بين الدول المتخلفة و الدول المتقدمة من منطا المصالح المشترة لحماة مستقبل الأرض، و قد نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التريز على الظواهر البيئة إلى مرحلة الحث عن العوامل الاقتصادة و السا اسة و الاجتماعة المسؤولة عن خا الأزمات البيئة و استمرار التلوث و الاستنزاف المتزايد الذ تتعرض له البيئة.(عدنان 2003)

حسب (Jean – Marie, 1998) تمثلت النتائج الفورة المترتة على مؤتمر قمة الأرض في عض الاتفاقات مايلي :

- اتفاقة متعلقة التغيير المناخي و التنوع البيولوجي لمواجهة آثار التلوث.
- وثقة تتمثل في تقدم توجيهات من أجل التسيير المستدام للغاات في العالم.
- الأجندة 21 ، خطة عمل تسمح من شأنها أن تجيب صفة متتالة للأهداف فما

يخص البيئة و التنمة في القرن الحاد و العشرون.

- و إعلان رو حول البيئة و التنمة الذ حتو مجموعة ماد محددة لحقوق وواجات الدول في هذا المجال

أولا – التعرف الأجندة 21:

تعتبر الأجندة 21 برنامج العمل الشامل الذ تبنه 182 دولة، و الخطة التفصيلة لتحقي المستقبل المتواصل لكوب الأرض منذ عام 1994 و خلال القرن 21 ، و هي أول وثقة من نوعها تحظى اتفاق دولي واسع عس إجماعا عالما و التزاما ساسا من أعلى مستو .

و الأجندة تجمع سلسلة من الموضوعات تنتظم في أرعين فصلا، و مائة و خمسة عشر مجالا من مجالات العمل، مثل ل منها عدا هاما من أعاد إستراتيجة لفترة انتقالة شاملة للأعمال التي يلزم القام بها للحماة البيئة، و التنمة الشرة شل متكامل.

تتضمن حوافز و تدابير محددة لتضييق الثغرة بين الأمم الغنة و الأمم الفقيرة، و دفع عجلة اقتصادات الدول النامة، و القضاء على مشلة الفقر و تخفض استخدام الموارد الطبعة للأرض و ضد معدلات الزادة السانة التي تهدد تنمة الموارد و البيئة معا.

إن برنامج العمل يوصي الوسائل التي من شأنها أن تدعم الدور الذ من أن تقوم ه عض المجموعات و الممثلين الرئسيين للمجتمع (النساء، النقابات، المزارعين، الأطفال، و الشاب، و السان الذين عشون الأراف و العلميين، و مجموعة السلطات العمومة على الصعيد المحلي المؤسسات الصناعة و المنظمات الغير حومة) للوصول إلى التنمة المستدامة.

و الأجندة المشار إليها تعتبر من الوثائ الدولة، التي تم حثها و التفاوض شأنها و الموافقة عليها – الأكثر تعقيدا، و رغم أنها لست ملزمة قانونا فإن لها قوة نفاذ أدبة و عملة. و لعلل قوتها الحققة تكمن في أنها لم توضع بواسطة مجموعة من الخبراء لصالح الحومات، و لكنها نوقشت و تم التفاوض شأنها في مؤتمر دولي لمة لمة، بواسطة ممثلي الحومات التي ستقوم بتنفيذها (سر ،2002)

إضافة إلى ذلك، لقد أوصت القمة عدد من المادرات الأساسة في مادين أخر رئسة للتنمة المستدامة التي تخص أساسا عقد ندوة عالمة حول الدول الصغيرة التي تقع في الجزر و التي هي في طر النمو، إعداد اتفاقة حول منع التصحر و المصادقة على اتفاق حول التحفظات فما يخص دراسة الأسماك (الأسماك الكبر . (Poissons grands migrateurs et stocks chevauchants - المهاجرة و المخزونات و في سنة 1997 أ خمس سنوات عد انعقاد قمة وب الأرض + 5، لقد عقدت الجمعة العامة دورة استثنائة حول تطبي " الأجندة 21 "، فأبرزت الدول

الأعضاء اختلافها حول فات تمول التنمة المستدامة على الصعيد الدولي، إلا أنها أكدت على أن وضع حيز التنفيذ "الأجندة 21 " شل أولوة أكثر من أ وقت مضى .

.ففي الوثقة النهائة للدورة، أعطيت توصات حول عدد من الإجراءات لهذا الغرض و هي أساسا: المصادقة على أهداف الرامة إلى التقلص من إطلاق الغازات الحاسة للحرارة التي تؤد إلى التغيير المناخي، العمل أكثر و ل جد على النمو نحو أنما مستدامة للإنتاج، و التوزع، و استخدام الطاقة، و التريز على القضاء على الفقر، هو شر مسب لكل تنمة مستدامة.

ثانا - تمول التنمة المستدامة :

عند قمة وب الأرض تقرر أن تمول "الأجندة 21 " سقوم ه أساسا القطاعات العمومة و الخاصة لكل بلد. إلا أنه اتضح أن الإعانات التي قد تأتي من الصنادي الخارجة الإضافة قد تكون ضرورة لمساندة البلدان النامة في المجهودات التي تقوم بها للمصادقة على تطبقات من أجل التنمة المستدامة و حماة بيئة الكوب. الذ أنشأ في سنة 1991 و أعيدت (FEM) إن الصندوق من أجل البيئة العالمة هلته في سنة 1994 قد لف و للمرة الثانة بإدارة هذه الصنادي.

و في سنة 1994 ، هناك 34 دولة التزمت لتقدم ملارن من الدولارات.و في سنة 1998 ،36 دولة أعلنت عن 2,75 ملار دولار من المساهمات الإضافة. إن موارد الصندوق تعتبر الوسيلة الأساسة التي من شأنها أن تسمح بتحقي و صفة مجسدة أهداف الاتفاقات المتعلقة التغيير البيولوجي و المناخي.

إن (FEM) إن مول حالا تقرا 700 مشروع في 140 بلد نامي و في طر التحول الاقتصاد، لقد منح 3 ملايير دولار و تحصل على 8 ملايير دولار إضافة صفة التمول المشترك لد الحومات المستفيدة، الهيئات الدولة للتنمة، القطاع الخاص الصناعي و المنظمات الغير حومة (ONG) (ABC des Nations Unies، 2001)

2-3 أهداف ا لتنمة المستدامة :

إن التنمة المستدامة عملة واعة، معقدة، طولة الأمد، شاملة و متكاملة في أعادها الاقتصادة، الاجتماعة، الساسة، الثقافة و البيئة. و إن انت غايتها الإنسان، إلا أن يجب أن تحاف على البيئة التي عش فيها. لذا فإن هدفها يجب أن ون إجراء تغيرات جوهرة في البنى التحتة و الفوقة للمجتمع دون الضرر عناصر البيئة المحطة و هذا النموذج للتنمة من جمع الأفراد من توسع نطاق قدراتهم الشرة إلى أقصى حد ممن و توظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جمع المادين.

من ذر ما سب، نستنتج أن أهم التحدات التي تواجهها التنمة المستدامة هي القضاء على الفقر ما تسعى إلى تحقيِ العديد من الأهداف دون الإفرا في الاعتماد على الموارد الطبعة:

- **الماه:** تهدف الاستدامة الاقتصادة إلى ضمان إمداد اف من الماه ورفع فاءة استخدام الماه في التنمة الزراعة والصناعة والحضرة والرفة. وتهدف الاستدامة

الاجتماعة إلى تامين الحصول على الماه في المنطقة الكافة للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة والأغلبة الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئة إلى ضمان الحماة الكافة للمستجمعات المائة والماه الجوفة وموارد الماه ا لعذة.

- **الغذاء:** تهدف الاستدامة الاقتصادة فه إلى رفع الإنتاجة الزراعة والإنتاج من اجل تحقيِ الأمن الغذائي الإقلمي والتصدير . وتهدف الاستدامة الاجتماعة إلى تحسين الإنتاجة وأراح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي. وتهدف الاستدامة البيئة إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفا على الأراضي والغاات والماه والحاة البرة والأسماك وموارد الماه.

- **الصحة:** تهدف الاستدامة الاقتصادة فيها إلى زادة الإنتاجة من خلال الرعاة الصحة والوقاة وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعة إلى فرض معايير للهواء والماه والضوضاء لحماة صحة الشر وضمان الرعاة الصحة الأولة للأغلبة الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئة إلى ضمان الحماة الكافة للموارد البيولوجة والأنظمة الاولوجة والأنظمة الداعمة للصحة .

السن والخدمات: تهدف الاستدامة الاقتصا دة فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات. وتهدف الاستدامة الاجتماعة لضمان الحصول السن المناسب السعر المناسب الإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات إلى الطقة

الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئة إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنة.

- **الدخول والتشغيل:** تهدف الاستدامة الاقتصادة إلى زادة القدرة الشرائة للأفراد ودعم المشارع الصغيرة والمتوسطة. وتهدف الاستدامة الاجتماعة إلى خل الوظائف وفرص العمل والتقليل من مخاطر العمل. وتهدف الاستدامة البيئة إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبعة الضرورة للنمو الاقتصاد في القطاعين العمومي والخاص(سهام و آخرون ،2008)

2-4- أعاد التنمة المستدامة:

حسب (عثمان ،2007) فان للتنمة المستدامة ثلاث أعاد متكاملة ومتراطة والتي يجب التريز عليها جم عها بنفس المستو والأهمة، فتشمل الجانب البيئي، الجانب الاقتصاد والجانب الاجتماعي، ما يوضحها الشل التالي:

الشل رقم (1) : أعاد التنمة المستدامة

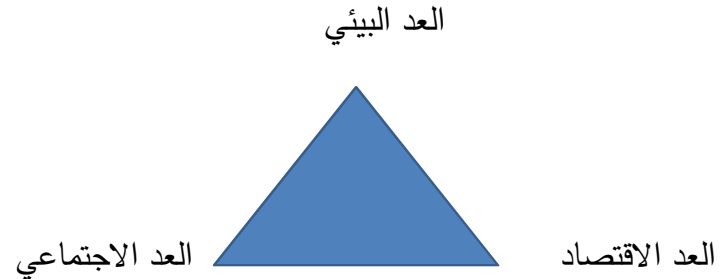

-1 **العد البيئـي:** يتمثل في الحفا على الموارد الطبعة والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدم والتنبؤ لها غرض الاحتا والوقاة، وتمحور العد البيئي حول مجموعة من العناصر نذر منها:

- التنوع البيولوجي
- القدرة على التكيف

- الإنتاجة البيولوجة

وتتمثل أهم الاهتمامات البيئة في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طقة الأوزون، الاستغلال المفر للموارد الطبعة والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.

2- **العد الاقتصاد:** يتمحور العد الاقتصاد للتنمة المستدمة حول الانعاسات الراهنة والمستقبلة للاقتصاد على البيئة، إذ طرح مسألة اختار وتمول وتحسين التقنات الصناعة في مجال توظيف الموارد الطبعة.

حسب (عثمان، 2007) فان العناصر التالة العد الاقتصاد :

- النمو الاقتصاد المستدم - العدالة الاقتصادة

- إشاع الحاجات الأساسة وتوف التنمة المستدامة بين العدين الساقين من خلال ضرورة المحافظة على الطبعة من جهة وضرورة تقدير نتائج الأعمال الشرة على الطبعة من جهة أخر.

3- **العد الاجتماعي:** تتميز التنمة المستدمة بهذا العد الذ مثل العد الإنساني، اذ تجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وضرورة اختار الإنصاف بين الأجال. اذ يتوجب على الأجال الراهنة القام اختارات النمو وفقا لرغاتها ورغات الأجال القادمة، وهذا فان ل من العد البيئي والاقتصاد يرتـ شل بير العد الاجتماعي، ونذر فما يلي أهم عناصر العد الاجتماعي :

- المساواة في التوزع - المشارة الشعبة

- التنوع الثقافي - الإنصاف والعدل في اختارات النمو (عثمان ،2007)

3- علاقة المسؤولة الاجتماعة للشرات التنمة المستدامة :

إذا انت المسؤولة الاجتماعة للشرات قد نشأت تارخا تحت تأثير الضغو التي مارستها جماعات متنوعة مثل العاملين والمستهلكين وجماعات حماة البيئة والمنظمات غير الحومة أو المجتمعات المدنة، فإنها تطورت خلال العقود الأخيرة تحت تأثير المنافسة والتغيير في توقعات أصحاب

المصالح، واتت أكثر فأكثر ممارسة طوعة من جانب الشر ات التي ظهرت توجهات لديها لتصح جزءا من نظام المواطنة الصالحة وشرا في التنمة المستدامة.

حيث برز الاهتمام العلاقة بين التنمة المستدامة والمسؤولة الاجتماعة للشرات شل واضح في الفترة الأخيرة، وأصحت الشرات تهتم مسؤوليتها عن أثر نشاطاتها الاقتصادة من أجل مجتمعٍ أفضل، غير أن غاب تعرف واضح ، محدد ، ومتف عله للمسؤولة الاجتماعة طرح إشالة العلاقة مع مفهوم التنمة المستدامة.

فالعض ير أن المسؤولة الاجتماعة هي وليدة متطلات التنمة المستدامة، والشراكة في التنمة الاقتصادة بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجال القادمة، من خلال إيجاد ودعم برامج اجتماعة واقتصادة وثقافة مستدامة مستقاة من الاحتاجات والأولوات الوطنة.

وفر ثان ير أن التزام الشرات بتقدم برامج للمجتمع مع مراعاة اعتارات اجتماعة وأخلاقة، هو فيل بخل ثقافة التنمة المستدامة ،أ أن **خل ثقافة التنمة المستدامة مرهون بتطبي برامج المسؤولة الاجتماعة** أ أن المسؤولة الاجتماعة هي مدخل لتحقي التنمة المستدامة .

في حين أن فر ثالث يدمج مفهوم المسؤولة الاجتماعة في أعاد التنمة المستدامة ، ورا عتبر مفهوم المسؤ ولة الاجتماعة مرادفا لمفهوم التنمة المستدامة .

ور الاحثان أن المسؤولة الاجتماعة تلعب دورا استراتيجا في خل ثقافة التنمة المستدامة، أ **أن المسؤولة الاجتماعة تمثل المستو الاستراتيجي لمفهوم التنمة المستدامة** حيث أن سعي المؤسسة إلى تحقي التلازم ا لوثي بين العد الاقتصاد(تحقي الرح) والعد الاجتماعي(تحقي رفاهة المجتمع) ، عمل على بث رسائل تولد ثقافة استغلال الموارد الحالة، مع المحافظة عليها لتحقي احتاجات الأجال القادمة، و هذا ما يتطلب **إدماج مفهوم المسؤولة الاجتماعة في المستو الاستراتيجي للشرة .**

خاتمة:

تتضمن خاتمة هذه الدراسة مجموعة من الاستنتاجات والتوصات نلخصها فما يلي:

- الالتزام المستمر من طرف الشرات المسؤولة الاجتماعة، حتى تدعم ثقافة التنمة المستدامة.

- صاغة نشاطات المسؤولة الاجتماعة التي تقوم بها الشرة المحوثة ضمن إطار إستراتيجة الشرة التي تتعها وإحداث تغيير في الرؤة والتوجهات من خلال الإشارة إلى مضامين المسؤولة الاجتماعة عدُها خارا استراتيجا،ولس إجراءا تكتا تلجأ في أوقات معينة

- تخصص موازنات خاصة للمسؤولة الاجتماعة لاستخدامها في تحسين الظروف البيئة.

- يجب أن ون للدولة موقف وممارسات ايجابة اتجاه الشرات التي تتحمل المسؤولة الاجتماعة، من خلال تشرعات أو إجراءات تسمح بإعفائها من الضرائب أو غيرها من التسهلات مقابل مساهمتها الاجتماعة، وأن ون لهذه التشرعات قدرة على المسائلة والرقاة على أداء الشرات الاجتماعي

ونختتم هذه الدراسة القول أن المسؤولة الاجتماعة هي مثالة روح المواطنة التي تعتمد على ضمير وشخصة الإنسان، ولهذا فإذا انت أهمة لهذه العملة فسون تعاون بين ل ماله علاقة الشرة مما سمح بتحسين مستو معشة المجتمع أسلوب يخدم صاحب الشر ة من جهة والمستفيدين من الشرة (العمال، الملاك، المنافسين ، أفراد المجتمع ، الزائن...) من جهة أخر، ومن ثم تحسين الاقتصاد الوطني الذ بدوره حق التنمة المستدامة الشاملة.

المراجع :

1- **اللغة العرة :**

- أسامة الخولي، **مفهوم التنمة المستدامة**،أوراق غير دورة، مرز دراسات واستشارات الإدارة،1999

- دوجلاس موسشيت ترجمة بهاء شاهين ،(2000) **مادئ التنمة المستدامة**،مصر، الدار الدولة للاستثمارات الثقافة.

- صلاح محمود الحجار(2003)، **السحاة الدخانة،المشلة،الأثر،الحل** ،مصر،دار الفر العري

- رفوش سهام وآخرون، **الإطار لنظري لتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، مداخلة

في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 07/08 افرل 2008 .

- سحر قدور الرفاعي ، **التنمة المستدامة مع التريز على الإدارة البيئة** ،أعمال المؤتمر ،المنظور الاقتصاد للتنمة المستدامة ، تونس 2006.
- سليمان الرياشي، **دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2001.
- السيد حسين (2003) ، نظرة العلاقات الدولة، لبنان، 1 ، دار الأمواج.
- عدنان عثمان محمد غنيم ،ماجدة احمد أبو زنط (2007) ، **التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- محمد صالح الشيخ (2002)**الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، ط ،1الإسكندرية مكتب مطبعة الإشعاع الفنية
- نهى الخطيب ،اقتصادات البيئة والتنمة،مرز دراسات واستشارات الإدارة ،2000.
- سر دعس(2002)، **العولمة الساحة وواقع الدول المتقدمة و الدول النامة**، الأسندرة، البطاش سنتر

2 - باللغة الأجنبية:

- Ackerman, R. W. and R. A. Bauer. (1976). *Corporate Social Responsiveness*. Reston Publishing, Reston, VA.
- Archie B CAROLL & Kareem M SHABANA,(2010) The business case for corporate social responsibility: a review of concepts, research and practice, International journal of Management review, USA,
- Archie B CAROLL,(1999) Corporate Social responsability : evolution of a definition construct, *Business Society*, USA, vol. 38, n° 3, p. 286
- Bowen, H. R. (1953). *Social Responsibilities of the Businessman*. Harper-Row, New York, NY.
- Davis, K. (1960). Can Business Afford to Ignore Corporate Social Responsibilities?. *California Management Review*, 2: 70–76. Donaldson, T. and L. E. Preston.
- Ivana Rodîc, Memoires DEA : « *responsibility social des enterprises : Le développement d'un cadre européen* », Genève 2007.
- - Jean – Marie Harribey, le développement soutenable, Economica, Paris 1998
- Jones, T. M. (1995). Instrumental Stakeholder Theory: A Synthesis of Ethics and Economics. *Academy of Management Review*, 20(2): 404–437.
- Laperche et D. Vzunidis, (2011) : « Responsabilité sociale et profit : repenser les objectifs de l'entreprise . *Revue française de gestion* n° 247-248.
- - Lavoisier, Revue Française de gestion, le développement durable, N152, HERMES, 2004 .

- Mason, E. S. (1960). *The Corporation in Modern Society*. Harvard University Press, Cambridge, MA.
- Milton FRIEDMAN, (1970) The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits, *The New York Times Magazine*, The New York Times Company.
- Observatoire de la responsabilité sociétale de l'entreprise « ORSE »,(2003) et Agence française de normalisation « AFNOR », *Développement durable et entreprises*, Editions AFNOR, France.
- Reynaud. E.,(2003) *Développement durable et entreprise* : Vers une relation symbiotique, Journée AIMS Atelier développement, ESSCA, Angers, pp. 1-15
- Thomas, L. W. and J. David Hunger. (2008). *Strategic Management and Business Policy*. 11th ed., Prentice Hall, NJ.
- Wood, D. (1991). Corporate Social Performance Revisited. *Academy of Management Review*, 16(4): 691–718.